نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

تشرين الأول (أكتوبر) 2014

المحتويات

أولاً – تحديات الأمن الغذائي العربي

ثانياً – تباين مؤشرات سوء التغذية

ثالثاً – الفجوة الغذائية العربية

أ. العجز الغذائي التجاري

ب. الاكتفاء الذاتي

ج. الثروة السمكية

رابعاً – العقبات والمعوقات الهيكلية والطارئة

أ. أنواع الصعوبات وتحديات البيئة الزراعية

ب. خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية

ج. الخلل في إدارة الموارد

خامساً – معوقات الاستثمار

سادساً – مرتكزات النهوض

أ. السياسات المناسبة

ب. ترشيد استخدام المياه

ج. تعزيز الاستثمار الزراعي

د. استثمار الثروة السمكية

ه. مسؤولية الشركات

و. احتياجات بناء القدرات

ز. المقاربة العربية المشتركة

نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي

أولاً – تحديات الأمن الغذائي العربي

يواجه العالم العربي تحديات هائلة في ما يبذل من جهود للحد من الجوع وسوء التغذية، وللمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة. فبالإضافة إلى النزاعات في عدد من دول المنطقة وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني، ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص منها المياه، والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، نظراً لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها.

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنوياً، وزيادة التوسع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع، فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء.

وتتضافر العوامل المرتبطة بالصعوبات الهيكلية المزمنة مع الصراعات التي تحدث في عدد من الدول العربية وتؤدي إلى انعدام الأمن والى تدهور أوضاع الأمن الغذائي العربي. وقد تفاقمت الأمور بسبب الصراعات والنزاعات وانعدام الأمن المدني وحالات النزوح الكثيفة في الدول التي تشهد الاضطرابات، ووصلت إلى حد خطير على المستوى الإنساني، كما على المستويات الاجتماعية والأمنية.

ويخشى من تداعيات تراجع الزراعة في الدول التي تعاني من الاضطرابات على فرص الاستثمار وفرص العمل مما يؤدي حكما إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وفي ضوء التفاقم المتولد من النزاعات التي ولدت ضغوطا شديدة وجديدة على البنى التحتية والموارد، كما زادت من الصعوبات البنيوية، وما لذلك من تأثيرات واسعة في تعقيد أزمة الأمن الغذائي العربي والمخاطر المستقبلية المتوقعة لها، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة

الملحة التي تفرض نفسها على الساحة العربية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، وهي: إلى أي مدى ستستمر الاضطرابات وتداعياتها الهائلة على أوضاع الأمن الغذائي؟. وإلى أي مدى تستطيع الموارد الزراعية المتوفرة أن تواجه الطلب المتزايد على الغذاء في العالم العربي؟. وما هي فرص تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية؟ وما هو دور العلم والتكنولوجيا والإدارة الجيدة والسياسات السليمة في هذا الصدد؟. وما هو دور التعاون الإقليمي في تحسين إمدادات الغذاء؟.

تلك الأسئلة وغيرها ستشكل المحور الأساسي لهذا البحث بهدف تحديد واستخلاص وسائل التخفيف من التداعيات والسياسات المطلوبة للمعالجة والاستعداد للمستقبل.

ثانياً – تباين مؤشرات سوء التغذية

هناك تباينات واسعة في العالم العربي الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر دول العالم التي تعاني من سوء التغذية، في حين يضم أيضاً دولا من بين أكثر الدول ثراء. وعلى المستوى العام، فإنعدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم على نحو مقلق، عند نسبة تقارب 10% من السكان، أي حوالي 46 مليون نسمة، منهم 25% من الأطفال.

ولم يعد خافياً أن موضوع الأمن الغذائي شكل أحد الأسباب الجوهرية للصراعات الجارية في المنطقة، والتي انفجرت في عدد من الدول العربية بسبب انعدام الأمن الغذائي على المستويين المحلي والأسري، وذلك على عكس المسببات للثورات التي تندلع في أقاليم أخرى، كما حال دول أوروبا الشرقية مثلا، حيث عادة من تنشأ بسبب فساد الحكم وضعف الحوكمة.

وهناك بعض الدول العربية، كما الحال بالنسبة إلى مصر واليمن والمغرب مثلا، التي يمثل فيها دعم الغذاء حجر الزاوية للتخفيف من صعوبة الحصول على الغذاء ومواجهة الصدمات الناشئة عن تقلب الأسعار. ولكن المشكلة هي في ارتفاع كلفة هذا الدعم الذي تستفيد منه الفئات الميسورة، أو يساء استخدامه لغايات تجارية. ويجب أن يعاد النظر في هيكليته ليوجه

إلى الفئات المحتاجة والمحرومة، بما يفعل دوره ويحد من الهدر والإنفاق غير المجدي الذي يمكن توفيره واستخدامه في سبيل توفير شبكات الأمان الغذائي على أسس مستدامة.

ومن ناحية ثانية، فإن التقلبات المناخية الحادة، ولا سيّما حالات الجفاف، تعمل على مضاعفة المخاطر في مجال الاضطرابات المدنية المرتبطة بالأمن الغذائي. ولذلك، فإنه من المهم جداً اعتماد الاستراتيجيات التي تتأقلم من هذه التقلبات، إن على المستوى الزراعي والأسر الزراعية، أم على مستوى سياسات توزيع الدخل من خلال تعزيز فرص خلق مصادر متنوعة للدخل للأسر الفقيرة وكذلك للأسر المتوسطة الدخل.

ويبيّن الجدول التالي المؤشرات المتوفرة بشأن سوء التغذية في العالم العربي، حيث أكثر ما ترتفع المخاطر في كل من الصومال، وجيبوتي، واليمن، وموريتانيا، والعراق، وسوريا.

لكن المعلومات الحديثة المتوفرة تشير إلى أن أوضاع سوء التغذية ومعدلات الجوع في عدد من الدول العربية أسوأ من الإحصاءات الواردة في الجدول المذكور، خصوصاً بالنسبة للدول التي تعاني الحروب أو الفترات الانتقالية الصعبة. ففي مصر، يقدر أن هناك نحو 21 مليون إنسان يعانون من الفقر المدقع وسوء التغذية، أي نحو 25.2% من إجمالي عدد السكان. كما ترتفع النسب لأعلى من ذلك في اليمن، حيث تبلغ النسبة نحو 44%، مقارنة مع 32% عام 2009[1]. ويعتبر اليمن من أعلى المراتب بالنسبة لمستويات سوء التغذية في العالم بين الأطفال، والذين يقارب عددهم نصف عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، أي نحو المليونين من الأطفال[2]. كما يعاني نحو 6 مليون إنسان في سوريا من الجوع وسوء التغذية والتشرد.

كما هناك مستويات مقلقة من الذين يعانون من سوء التغذية في عدة دول عربية أخرى، حيث تصل نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان على سبيل المثال 26% في العراق، و25% في موريتانيا، و20% في جيبوتي[3].

وتشير منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة إلى أن كلا من الجزائر وجيبوتي والأردن والمغرب هي من البلدان التي حققت بالفعل تخفيضا لنسبة الجياع إلى النصف منذ العام 1990 لغاية العام الحالي.

سوء التغذية في العالم العربي

البلد	عدد ناقصي التغذية (مليون)		نسبة نقص التغذية %	
	1990 – 1992	2010 – 2013	1990 – 1992	2010 – 2013
الصومال	4.7	…	71.9	…
جيبوتي	0.4	0.2	70.2	20.5
اليمن	3.7	7.4	29.2	28.8
موريتانيا	0.3	0.3	12.9	7.8
العراق	1.8	8.8	10	26.2
المغرب	1.7	1.6	6.7	5
الأردن	0.2	…	6.1	5<
الجزائر	1.4	…	5.5	5<
سوريا	0.6	1.3	4.7	6
لبنان	0.1	…	3.5	5<
السعودية	0.5	…	3.1	5<
مصر	1.3	…	2.3	5<
الإمارات	0	…	1.1	5<
ليبيا	0	…	0.9	5<
تونس	0.1	…	0.9	5<
الكويت	0.8	…	…	5<
السودان	0	…	0	…
البحرين	0	…	0	…
عمان	0	…	0	…
قطر	0	…	0	…
المجموع	**16.7**	**46**	…	**10**
البلدان النامية	995.5	…	23.6	22.9
البلدان المتقدمة	19.8	…	أقل من 5	أقل من 5
العالم	1015.3	842.3	18.9	12

المصدر: مستخلص من: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، "حالة الأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، فبراير 2014.

ثالثاً – الفجوة الغذائية العربية

أ. العجز الغذائي التجاري

يعتبر الميزان التجاري الغذائي العربي بمجموعه في حالة عجز، حيث تصل نسبة الاستيراد إلى 80% من الاحتياجات الغذائية من الحبوب والسكر والزيوت والحليب ومشتقاته وغيرها من السلع الغذائية.

ويزداد العجز الغذائي العربي في السلع الأساسية حدة ويتسارع بمعدلات كبيرة. وقد ارتفع من نحو 14 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 34 مليار دولار عام 2011، ليقفز إلى ما لا يقل عن 40 مليار دولار حالياً. وما لم يتم تفعيل الاستثمارات العامة والخاصة بنحو 5 مليارات دولار سنوياً، فإن الوطن العربي سيواجه فجوة غذائية بنحو 70 مليار دولار في عام 2030.

ومن المتوقع أن تنمو واردات الدول العربية من السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية من 51 مليار دولار حالياً إلى 85 مليار دولار بحلول عام 2020[4]، مما سيؤثر سلباً على الأوضاع المالية للدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، كما ستؤدي إلى زيادة انكشاف الاقتصادات العربية على الأسواق الغذائية العالمية.

واستناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية لغاية عام 2012، فإن مجموعة سلع الحبوب وحدها تساهم بنحو 50% من قيمة الفجوة، حيث يشكل القمح والدقيق فقط نسبة 23.13% منها[5]. كما تساهم مجموعة اللحوم بنسبة 18.24% من قيمة الفجوة، والألبان ومنتجاتها بحوالي 10.61% منها، والزيوت النباتية بنسبة 10.05%، والسكر المكرر بنسبة 8.45%[6].

وفي المقابل، تتصدر مجموعة الخضار سلع الفائض بنحو 69.5% من إجمالي القيمة، بينما تساهم الأسماك والبطاطس والفاكهة بنحو 20.2%، 9.1%، و1.2% على التوالي.

نسب العجز/ الفائض في مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي

المجموعات السلعية	2010م		2011م		2012م	
	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض
مجموعة الحبوب:	17877.98	49.92	18436.18	50.09	19240.75	50.01
القمح والدقيق	8054.36	22.49	8413.74	22.86	8900.13	23.13
الذرة الشامية	3650.11	10.19	4050.36	11.01	4281.61	11.13
الأرز	3415.19	9.54	3647.92	9.91	3780.65	9.83
الشعير	2304.90	6.44	2242.82	6.09	2180.74	5.67
البطاطس	108.84	0.30	(101.61)	(4.30)	(312.06)	(9.06)
البقوليات	736.76	2.06	875.50	2.38	975.25	2.53
الخضر	(869.09)	(59.17)	(1631.24)	(69.01)	(2393.39)	(69.50)
الفاكهة	(69.16)	(4.71)	(25.37)	(1.07)	(42.42)	(1.23)
السكر (المكرر)	3435.91	9.59	3207.26	8.71	3250.61	8.45
الزيوت النباتية	4210.00	11.76	3913.91	10.63	3867.05	10.05
جملة اللحوم	6119.54	17.09	6629.68	18.01	7018.82	18.24
لحوم حمراء	3223.04	9.00	3410.15	9.27	3576.26	9.30
لحوم بيضاء	2896.50	8.09	3219.53	8.75	3442.56	8.95
الأسماك	(530.43)	(36.12)	(605.66)	(25.62)	(695.89)	(20.21)
البيض	4.32	0.01	40.82	0.11	40.32	0.10
الألبان ومنتجاتها	3320.71	9.27	3701.17	10.06	4081.62	10.61
قيمة العجز	35814.06	100.00	36804.51	100.00	38474.42	100.00
قيمة الفائض	(1468.68)	100.00	(2363.88)	100.00	(3443.76)	100.00
قيمة الفجوة	34345.38	-	34440.64	-	35030.66	-

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم موجبة (فائض).
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م.

ب. الاكتفاء الذاتي

تتركز معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة وفقا لإحصاءات عام 2012 بالسكر عند نسبة 30.4%، والزيوت النباتية عند نسبة 41.1%، والحبوب عند نسبة 47%، حسبما يبين الجدول التالي. ويلاحظ من الجدول تراجع معدل الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2010 – 2012 بالنسبة للسكر، وتحسنه بشكل متواضع بالنسبة لكل من الزيوت النباتية والحبوب.

معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي (%)
2012 – 2010

السلعة	2010م	2011م	2012م
السكر (المكرر)	33.4	30.1	30.4
الزيوت النباتية	36.8	41.2	41.1
مجموعة الحبوب	44.6	45.7	47.0
البقوليات	55.5	52.8	50.7
لحوم بيضاء	66.5	66.8	64.6
الألبان ومنتجاتها	77.7	72.7	70.2
لحوم حمراء	83.0	82.9	83.8
البيض	95.6	95.5	95.4
الفاكهة	97.5	98.5	99.6
الأسماك	100.7	100.9	101.1
البطاطس	101.2	105.4	108.7
الخضر	102.7	106.6	107.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32)، 2012م

ج. الثروة السمكية

تتوزع الثروة السمكية في العالم العربي بين ثلاثة مصادر هي: البحرية، والمياه الداخلية، والاستزراع السمكي. ويقدر مجموع طول السواحل البحرية العربية بما يناهز 22.4 ألف كيلو متر موزعة على أربع مناطق رئيسية، هي: السواحل العربية المطلة على المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي وبحر العرب. ورغم ذلك، فإن الإنتاج العربي من الأسماك يعتبر ضئيلا جداً وأقل بكثير من الإمكانيات، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الأسماك نحو 11.2 كيلو غرام سنوياً، مقابل المتوسط العالمي البالغ نحو 19.2 كيلو غرام سنوياً[7].

تطور إنتاج الأسماك في العالم العربية، 2005 – 2012

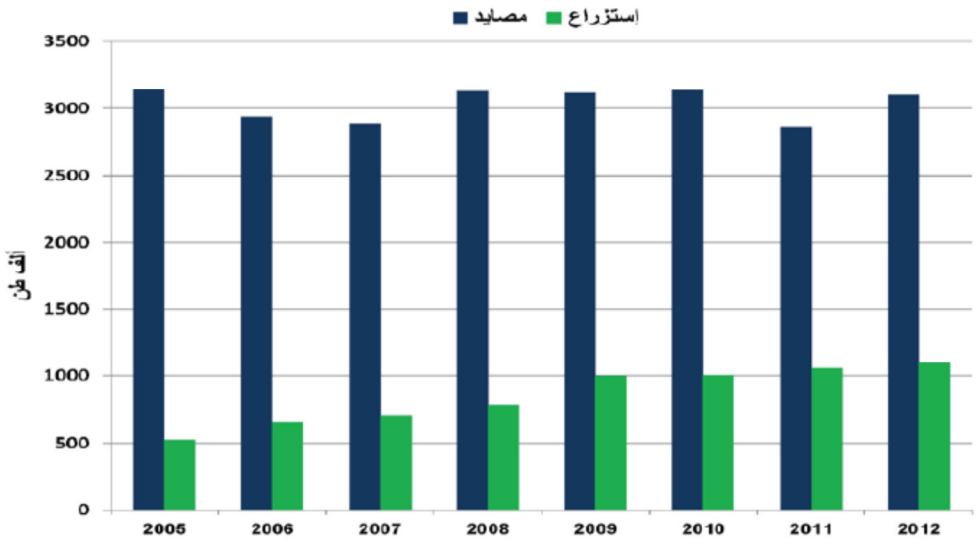

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014

رابعاً – العقبات والمعوقات الهيكلية والطارئة

أ. أنواع الصعوبات وتحديات البيئة الزراعية

هناك نوعان من الصعوبات، منها ما هو هيكلي مزمن، ويرتبط بالقيود على الاستثمار والتجارة وضعف التكامل التجاري العربي، إلى جانب محدودية الموارد الزراعية الناشئة عن الطبيعة المناخية للعالم العربي، خصوصاً وأن الطلب العربي على الموارد الطبيعية يصل إلى ضعفي الموارد المتاحة. أما النوع الثاني، فيرتبط بالحالات الإنسانية الطارئة التي تولدت بسبب الصراعات في المنطقة.

لكن الثغرات الأهم هي في التراخي المتمادي في إدارة الموارد المحدودة من المياه والأراضي، وغياب السياسات والرؤى المحلية والعربية المشتركة والبرامج الجدية لموضوع استراتيجي بأهمية الأمن الغذائي.

وهناك ضعف واضح في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية والكفاءة مقارنة مع المعايير العالمية. وبالتلازم هناك ضعف أيضاً في الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني، مما يؤدي إلى تقليل القيمة المضافة للإنتاج، ومن ثم العائد على الاستثمار.

كما أن الصناعات الغذائية بصورة عامة، وباستثناء عدد من الشركات العربية الكبيرة تعاني من كثرة عددها وقلة إنتاجيتها. وهناك نقاط ضعف أساسية بالنسبة لمعايير الصحة والسلامة في عدد من الدول وبالنسبة لعدد من الفروع الإنتاجية للصناعات الغذائية. ولا تزال الزراعة والصناعات الغذائية تفتقر إلى السياسات والتشريعات الداعمة، والى التمويل، إلى جانب تفاوت أداء أجهزة الرقابة، وضعف الدعم البنيوي بالنسبة للمختبرات.

وفي ما يلي أبرز المعلومات التي تلخّص أوضاع البيئة الزراعية في العالم العربي[8]:

- تبلغ مساحة العالم العربي 14 مليون متر مربع، منها 87% صحارى شديدة الجفاف.
- يبلغ متوسط كمية الأمطار في المنطقة العربية 2148 كلم مكعب سنوياً، يهطل منها نحو 50% في السودان وحده.
- يبلغ معدل هطول الأمطار في العالم العربي 156 مم سنوياً مع اختلاف كبير بين دولة وأخرى.
- يتم خسارة أكثر من 90% من مياه الأمطار التي تهطل في الأراضي الجافة والهامشية من خلال التبخر.
- تقدّر مصادر المياه المتجددة في العالم العربي بنحو 335 كيلو متر مكعب سنوياً، أكثر من نصفها من خارج المنطقة العربية وتدخل إليها عن طريق الأنهار الدولية.

- يقدّر نصيب الفرد العربي من مصادر المياه المتجددة بنحو 1100 متر مكعب سنوياً، بالمقارنة مع متوسط عالمي للفرد يبلغ 8900 متر مكعب سنوياً. ويتوقع أن ينخفض هذا المؤشر إلى 547 متر مكعب سنوياً بحلول عام 2050.

- هناك 15 دولة عربية مصنّفة من بين 20 دولة في العالم تعتبر من الأقل في مصادر المياه المحلية العذبة المتجددة.

- يتجاوز حجم الطلب على المياه في العالم العربي 200 كيلو متر مكعب سنوياً، منها 60% من المصادر المتجددة بوتيرة متصاعدة.

- يبلغ إجمالي العرض المحلي من المياه نحو 16.7 كيلو متر مكعب، ومن المنتظر أن يزداد لمواكبة الطلب إلى 27.6 كيلو متر مكعب بحلول عام 2025.

- بسبب ندرة المياه، ينتج حالياً قرابة 30 كيلو متر مكعب سنوياً من المياه غير التقليدية من تحلية مياه البحار، وبشكل أساسي في دول الخليج العربي.

- تقدّر طاقة التخزين للسدود في العالم العربي بنحو 280 كيلو متر مكعب، وهي على قلّتها، مهمة جداً وفي غاية الحيوية لحماية معيشة السكان خلال فترات الجفاف.

- تعتبر الزراعة في الأراضي المطرية محدودة جداً في الدول العربية بسبب انخفاض رطوبة التربة، على العكس من باقي العالم، حيث 80% من الزراعة هي من الأراضي المطرية وتمثل أكثر من 60% من الإنتاج العالمي للغذاء. ولذلك تعتمد زراعة المحاصيل في العالم العربي إلى حد كبير على الري المرتكز على الأنهار والآبار الجوفية، إلى جانب الاعتماد المتنامي على المياه الهامشية ومياه الصرف المعالجة.

- إن الزراعة هي المستهلك الأساسي الأول للمياه في العالم العربي، بمعدل سنوي يقدّر بنحو 146 كيلو متر مكعب، بما يوازي 83% من إجمالي المياه العذبة المتاحة.

- أدّى تدهور الأراضي الزراعية إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في الزراعة في العالم العربي. ففي التسعينيات كانت نسبة العاملين الزراعيين العرب عند 47.8% من إجمالي

العمالة الناشطة، ولكنها سرعان ما انخفضت إلى نسبة 37% عام 2006، بما يمثل تقريباً 47.6 مليون عامل. على أن هذه النسبة تبقى عالية في عدد من الدول، كما الحال بالنسبة لليمن عند 50%.

- بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2011 حوالي 57% من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 52%، وفي الدول النامية البالغة حوالي 45%[9]. وذلك مؤشر على أن الهجرة من الأرياف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي دول العالم، مما يرتّب أعباء تنموية لمقابلة الطلب المتزايد وبسرعة كبيرة على البنى التحتية المدنية.

- إن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية وتسجّل المزيد من الانخفاض، وتراوحت عام 2012 بين 0.1% لقطر، و0.3% لكل من البحرين والكويت، إلى 33.1% للسودان. ويبلغ المتوسط العربي نسبة 5.1% للعام 2012، مقارنة مع نسبة 7.8% للعام 2000[10].

ب. خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية

ب.1) خطر النزاعات على الأمن الغذائي

تأثرت أوضاع الأمن الغذائي العربي في عدد من الدول العربية كثيراً من جراء الاضطرابات والنزاعات الداخلية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ولا تزال تتفاعل، والتي أدّت إلى نقص في السلع الغذائية المنتجة محلياً وصعوبات في تمويل تلك المستوردة وارتفاع تكاليفها لارتفاع المخاطر. كما ارتفع الطلب كثيراً في الدول التي تشهد نزوحاً كثيفاً مثل لبنان والأردن بما لا يقلّ عن 25 – 30%.

وتساهم الصراعات التي تحدث في المنطقة العربية منذ عدة سنوات على نحو خطير في توسيع هوة انعدام الأمن الغذائي، ولا سيّما في كل من العراق والسودان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن والصومال. وفي سوريا فقط هناك ما لا يقلّ عن 6.3 مليون إنسان يحتاجون إلى مساعدات غذائية على نحو متواصل[11]. وذلك عن ناهيك عن التدمير الذي أصاب المنشآت

والحروب التي أدّت إلى النزوح عن الأراضي الزراعية، فضلاً عن التراجع في الاستثمار مع ارتفاع حالات عدم اليقين.

ب.2) تأثير الأزمات الخارجية

إلى جانب الاضطرابات التي تحدث في المنطقة العربية، هناك مخاطر جديدة نشأت عن أزمة أوكرانيا، والتي يمكن أن تؤثّر في حال استفحالها وتوسعها على مصادر وأسعار الاستيراد لعدد من الدول العربية، ولا سيّما منها مصر واليمن ولبنان والأردن، فيما يتعلق بالواردات من القمح والحبوب والذرة من كل من روسيا وأوكرانيا.

ذلك أن مصر تستورد نحو 50% على الأقل من القمح الروسي، ويليها في ذلك لبنان، ثم الأردن، ثم اليمن[12]. كما أن هذه الدول تعتمد على أوكرانيا بما لا يقل عن 50% من احتياجات الاستيراد[13].

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر أكثر مناطق العالم اعتمادا على الاستيراد لتأمين الاحتياجات من القمح بعد شبه الصحراء الإفريقية.

ج. الخلل في إدارة الموارد

ج.1) سوء إدارة الموارد

إن التدهور في معدلات الاكتفاء الذاتي في العالم العربي مرده بالدرجة الأولى إلى سوء إدارة الموارد المحدود من المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وذلك ناجم عن الافتقار إلى سياسات وممارسات زراعية رشيدة على مدى العقود الماضية، مما أدّى إلى الحدّ من القدرات الحيوية للموارد لإعادة إنتاج خدماتها، وإلى تعريض فرص الاستدامة الزراعية للخطر، سواء للحاضر أم للمستقبل.

كما أن الإنتاجية الزراعية في العالم العربي عموماً تعتبر متدنية. وتقدر بالنسبة للحبوب على سبيل المثال بنحو 56% من المعدل العالمي[14].

ومن ناحية ثانية، يتم خسارة نحو 30% من الإنتاج الغذائي على مدى سلسلة الإمدادات الغذائية[15] في كل عام بسبب الهدر وسوء التخزين. وذلك يعد فرصاً مهدورة لزيادة توافر الغذاء في منطقة تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات سكانها. كما أنه يؤثر على الموارد الطبيعية والبيئية ويؤدي إلى إضعاف الربحية وتكاليف مالية ومادية إضافية ناشئة عن هدر الموارد التي استخدمت في الإنتاج.

ج.2) ندرة الموارد الزراعية

يتصف العالم العربي بانخفاض معدل النمو في الإنتاج الغذائي، الناجم أساساً عن ندرة وتدهور قواعد الموارد الطبيعية، خصوصاً ما يتعلق بالأراضي والمياه، وبانخفاض الإنتاجية لهذين الموردين الأساسيين.

ويعتبر نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي من أدنى المعدلات في العالم، علماً أن هذا المعدل يشهد تراجعاً كبيراً، حيث انخفض من 0.54 هكتار للفرد في عام 1961 إلى 0.19 هكتار للفرد حالياً[16].

ويبلغ نصيف الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة نحو 10% من المتوسط العالمي. ويتوقع أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2050، في حال استمرت الاتجاهات الحالية في نمو السكان وأنماط الاستهلاك على نفس الوتيرة.

د. **أزمة المياه**

يشكّل سكان العالم العربي نحو 5% من إجمالي سكان العالم، مقابل حصة من المياه تقلّ عن 1% من إجمالي المصادر العالمية من المياه. وقد أدّى التغير المناخي إلى تفاقم شحّ المياه في العالم العربي، والتي يرجح أن تتواصل خلال السنوات القادمة، بما يؤدّي إلى فجوة في إمدادات المياه المتجددة تقدّر بنحو 50%، حيث سيؤدي التزايد السكاني إلى مزيد من الضغط على الآبار والنظم المائية الطبيعية التي تتعرض أصلاً للاستنزاف[17]. ومن المنتظر أن يرتفع معدل الحرارة في المنطقة بما يتراوح بين 3 – 4 درجات مئوية بنهاية المئوية الحالية، وبشكل أسرع من المعدل العالمي[18]. وسيكون لذلك انعكاسات مؤذية على الإنتاج الزراعي بسبب اشتداد حدة حالات الجفاف وزيادة وتيرة تكرارها، وستؤدّي إلى فشل المحاصيل، وتكاثر الآفات

والأمراض الزراعية. وستكون المناطق الزراعية الساحلية المنخفضة الأكثر عرضة لمخاطر ارتفاع مستويات البحار وترسب الملوحة في الأراضي الزراعية. وفي مصر لوحدها، سيؤدّي ارتفاع مستوى البحر بمتر واحد إلى تعريض نسبة 12% من الأراضي الزراعية إلى الخطر[19].

ولذلك، فإن غالبية الدول العربية تتجه بسرعة نحو أزمات حادة في شحّ المياه العذبة، خصوصاً وأن الإمدادات من المياه لا تزال تتسارع بالانخفاض. وبحلول عام 2025، يقدّر أن يبلغ معدل حصة الفرد نحو 500 متر مكعب سنوياً، أي بنسبة 15% عمّا كان عليه المعدل في عام 1960، عندما كانت تبلغ حصة الفرد 3300 متر مكعب للسنة[20].

المياه المتاحة سنوياً 1960 – 1999، والمتوقعة لعام 2025

للفرد (متر مكعب)

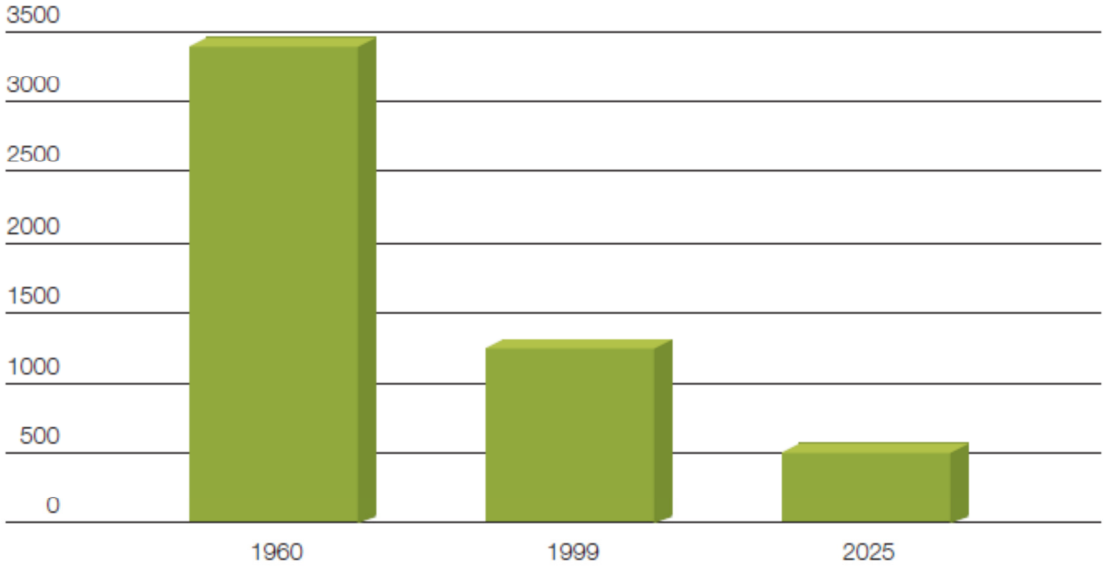

المصدر: إيفاد، Fighting water scarcity in the Arab countries

خامساً – معوقات الاستثمار

عانت الشركات العربية والعاملة في المجالات الزراعية والغذائية بشكل خاص، خلال فترة الأحداث في الدول التي شهدت التغيير، كما عانت أيضاً بشكل غير مباشر في الدول العربية الأخرى، وإن بنسبة أقل من القطاعات الأخرى نظراً لقوة الطلب على الغذاء. ومن أهم التداعيات التي حصلت توقف الأعمال، حيث كانت الشركات مضطرة لأن تستمر بتمويل

عملياتها التشغيلية في دول التغيير حتى في أحلك الظروف، على الرغم من تراجع المبيعات والإيرادات والتأخير الكبير في استلام المدفوعات والتحويلات. أما بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى، فشهدت الشركات تقطعاً وتأخيراً في التجارة والمدفوعات المالية.

ويواجه الاستثمار الخاص في القطاعات الزراعية وقطاعات التصنيع الغذائي في الدول العربية عدداً من المعوقات، ولا سيّما في الدول ذات الإمكانيات الزراعية الخصبة. وبصورة عامة يمكن تحديد أبرز الصعوبات بما يلي:

1. **المحاباة في السياسات والنظم الضريبية** لمصلحة النشاطات الاقتصادية الريعية، في ظل نقص في التشريعات والقوانين اللازمة لتوفير الأرضية التشريعية المناسبة. وهناك تفاوت في هذا المجال بين الدول العربية، حيث تعتبر الإمارات، على سبيل المثال، من الدول التي توفر البيئة الاستثمارية والتجارية المناسبة للقطاع الخاص، ولاسيما في قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص.

2. **ضعف البنى المؤسسية والداعمة**، وقصور الإرشاد الزراعي في ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة، والافتقار إلى الدعم المناسب بالنسبة للجودة والمعايير والمختبرات والاعتماد والمطابقة. وهناك ثغرة أساسية في مجال دعم الارتقاء بالمعايير والمواصفات الأساسية للصحة والسلامة والقدرة على المنافسة والتصدير، بما فيه أيزو 9000، وHACCP، ودستور الفاو Codex، والاعتماد، والاختبارات. وذلك علماً أن هناك تسارع في التطور في هذا المجال بما يتطلب شروطاً ومعايير ومواصفات جديدة. كما أن عملية الوفاء بالاختبارات والمعايير هي عملية مكلفة لا قبل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليفها. وعلى سبيل المثال، فإن دراسة أعدتها الإسكوا عام 2005 بينت أن تكلفة إقامة مختبر للحليب ومنتجاته في لبنان تبلغ 1.5 مليون دولار[21]. وهذه الأمور تحتاج إلى دعم من الدول، خصوصاً وأن مثل هذه الأنواع من الدعم مسموحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

3. **صغر حجم الحيازات الزراعية** بما يصعب إمكانيات المكننة ويرفع تكاليفها.

4. **العقبات المالية** من جراء قصور التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، القيود المالية على الاستثمارات الزراعية وعلى عمليات التحويل، وهوامش الكلفة المرتفعة بسبب تعدد الضرائب والرشوة.

5. **عدم تأهيل القوانين التجارية الوطنية لتحرير التجارة العربية البينية**، واستمرار وجود عقبات أساسية تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويحدد تقرير حديث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية يستند إلى استبيان يرصد آراء الشركات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحد عشر قيداً تعترض انسيابية وحرية التجارة[22]. وتظهر النتائج استمرار وجود معوقات أساسية، على نفس منوال السنوات السابقة. ويتصدر هذه المعوقات طول مدة العبور للسلع والمنتجات، وارتفاع تكاليف النقل، وصعوبة الحصول على سمات الدخول إلى الدول العربية للتجار وسائقي الشاحنات الناقلة للسلع والمنتجات، إلى جانب غيرها من القيود التي تتركز في مجال القيود غير الجمركية.

الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية
(نسبة الردود السلبية)

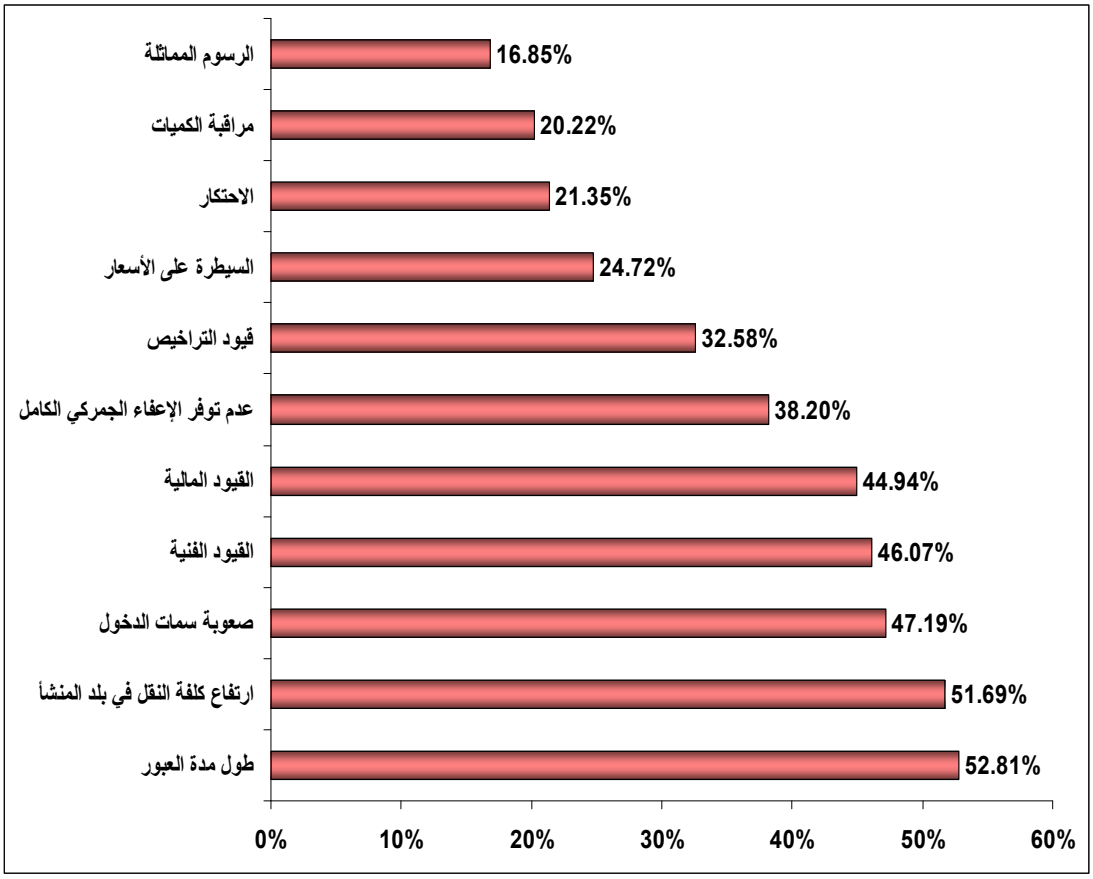

المصدر: استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2014/2013.

سادساً – مرتكزات النهوض

أ. السياسات المناسبة

إن الأوان لم يفت بعد لتدارك التفاقم في ما لو توفرت الإرادة السياسية الوطنية والعربية المشتركة لإخراج قضية الأمن الغذائي من دائرة التهميش. ولا يزال حلم الأمن الغذائي العربي قابلاً للتحقيق، سواء بتحسين استخدام الأراضي الزراعية ووسائل الري، أو بزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، أو بالتركيز على تطوير قطاعات الصناعات الغذائية التي تشكّل مفتاحاً رئيسياً في هذا الإطار. فالصناعات الغذائية تلعب دوراً أساسياً في مواكبة الاحتياجات من السلع الغذائية، وفي كونها بحد ذاتها السوق الأهم لتصريف الإنتاج الزراعي وإضافة قيمة مضافة إليه تساهم في تحقيق التنوع والارتقاء بالصناعات التحويلية في المنطقة العربية، إلى جانب دورها الأساسي في توفير فرص العمل الكريمة والمستدامة.

وما تحتاجه البلاد العربية حقاً هو أن تقرن الطموحات والقرارات بالعمل الفعلي على كافة المستويات. فكيف نتوقع لقرارات القمم العربية أن تحقق نتائج فعلية على أرض الواقع فيما نراها تفتقر إلى آليات عملية للتنفيذ. ها هو "البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الذي اعتمد غداة الأزمة الغذائية العالمية عام 2008 وأقر في مؤتمري القمة الاقتصادية العربية لعامي 2009 و2011، لا يزال بعيدا عن التحقيق لأنه لم يدعم بالتمويل المناسب.

وماذا عن المعوقات التي لا تزال تواجه التجارة العربية البينية في المنتجات والسلع الغذائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء بسبب طول مدة العبور، أم ارتفاع تكاليف النقل، أم القيود الفنية،أم صعوبة الحصول على تأشيرات السفر، وغيرها من القيود؟.

وعلى مستوى آخر، كيف يعقل أن نفتح أسواقنا جميعاً للاستيراد من خارج منطقتنا، فيما نضع القيود والعوائق تجاه تجارتنا البينية؟.

وهل من الممكن أن نستطيع تطوير تجارتنا البينية من دون أن تكون القوانين الوطنية مؤهلة لعملية التحرير التجاري بين دولنا؟. وهل أن السياسات الضريبية المعتمدة مناسبة لتشجيع

الاستثمار في قطاعات التصنيع الغذائي بالمقارنة مع الاستثمار في القطاعات الريعية حيث الربح أكبر والضرائب أقل؟

وماذا عن البحث العلمي في قطاعات الصناعات الزراعية والغذائية؟، بل ماذا عن البنية الداعمة من المختبرات التي تحتاجها هذه الصناعات، وعن دعم التطوير والابتكار؟، وهل تكفي مخصصاتها، هذا إن وجدت أصلا، لكي تتماشى مع العصر ومتطلبات المنافسة والسلامة؟.

وهناك بارقة أمل تتمثل بالمبادرة التي أطلقها السودان في الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال يناير 2013 تحت مسمى "مشروع السودان لتحويل الأمن الغذائي العربي إلى واقع ملموس". وتشير المصادر الرسمية السودانية[23] إلى أنها اتخذت عدداً من الخطوات في سبيل تأمين الأرضية المناسبة لتفعيل هذه المبادرة،وأهمها ما يلي:

1. المصادقة على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية لعام 2014.

2. الموافقة على الاتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي هي في طور التصديق.

3. تكليف استشاري عالمي لإعداد دراسة حول الموضوع.

4. تحديد خمسة مشروعات منتقاة جاهزة للاستثمار الزراعي في السودان بمساحة 9 مليون فدان في ترعتي كنانه والرهد، وسدي مروى وستيت، ومشروع وادي الهواد والتروس العليا بالولاية الشمالية التي تتوفر فيها مقومات زراعة القمح والحبوب الزيتية والسكر وغيرها.

5. إنجاز العديد من المشروعات للبنى التحتية، كالطرق والجسور والكهرباء والري وشبكات الاتصالات.

كما لقيت المبادرة تجاوبا من قبل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي قام بعقد مؤتمر في الخرطوم لهذه الغاية خلال مايو 2013، وسبتمبر 2014،

فضلاً عن المؤتمرات التي تم عقدها في السنوات السابقة. وبالفعل نجحت هذه المؤتمرات في إطلاق عدد من المشروعات والمبادرات العملية.

ولكن التقدم بالشكل المناسب لتحقيق المبادرة على أرض الواقع يحتاج إلى المزيد من الجهود، ولا سيّما من قبل دولة السودان، وبالأخص في المجالات الأساسية التالية:

- تحسين التشريعات والسياسات الضريبية في المجال الاستثماري، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، واعتماد قانون النافذة الواحدة التي تسهل على المستثمر الإجراءات والوقت، خصوصاً بالنسبة لتأسيس المشروعات.

- توفير الضمانات الكافية للمستثمرين، ووضع الآليات التي تضمن حرية نقل وتحويل الأموال والأرباح للمستثمرين العرب والأجانب.

- الارتقاء بالبنية التحتية ارتكازاً على الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في المشروعات الحيوية المتصلة باستصلاح الأراضي، والطاقة الكهربائية، ووسائل النقل، وإمدادات الري، وغيرها من البنى التحتية المهمة للقطاع الزراعي.

ب. ترشيد استخدام المياه

سيكون القطاع الزراعي الأكثر تأثراً بتزايد ندرة المياه، نظراً لأنه يستهلك أكثر من 83% من المياه المتاحة في العالم العربي[24]. ولذلك من الضروري جداً إعادة النظر بشكل جذري بأساليب الإنتاج التقليدية لتوفير إنتاج زراعي وغذائي أكثر كفاءة في التعامل مع الموارد، وأكثر قدرة على مواكبة توسع الطلب والحد من الارتفاع المتواصل في فواتي الاستيراد.

وتحتاج التنمية الزراعية للتركيز على التوسع الاستثماري العامودي والأفقي، بما يعزز إنتاجية الهكتار والمساحة الإجمالية للأراضي المزروعة. ولدى الدول العربية من المصادر والتكنولوجيا والمهارات والمساحات القابلة للزراعة ما يؤهلها للقيام بذلك. كما هناك مصادر محدودة للمياه يمكن الاستفادة منها في حال استخدامها بكفاءة عالية. ونظراً للطلب المتزايد على المياه العذبة للاستخدام المحلي الذي ينتظر أن يتضاعف بحلول عام 2025، سيكون على المزارعين والمطورين الزراعيين أن يعتمدوا لري مزروعاتهم أكثر فأكثر على إعادة استخدام المياه

المكررة، كما يمكن استخدام مياه التحلية ولكن بكلفة عالية نسبياً، كما الحال حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي.

والأمر يحتاج إلى مقاربة متكاملة يتعاون فيها جميع الأطراف، وتستهدف تطوير وتنمية المياه والبنى التحتية لها، والالتزام باعتماد إجراءات للحدّ من الهدر، ولترشيد استخدام المياه السطحية والجوفية بما يساهم في تعزيز الاستدامة والتجدد، مع تشجيع استخدام المياه المكررة، وتكنولوجيات ومعدات الري المقننة للمياه، وتقنيات حصاد المياه.

ج. تعزيز الاستثمار الزراعي

إن المتغيرات الجديدة تطرح تحديات تستدعي تعزيز الاستثمار الزراعي من اجل تطوير الإنتاج الزراعي والكفاءة التسويقية بهدف رفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد العربية. والتحولات الدولية التي تأتي في ظل تزايد محدودية القواعد المواردية للزراعة في البلاد العربية تستوجب انتهاج أنماط جديدة للاستثمار تنسجم مع الاحتياجات وتستفيد من الفرص الجديدة التي أتاحتها التطورات المحلية والدولية، خصوصاً في مجال التحرير التجاري وفي مجال العلوم البيولوجية وتكنولوجيا الاتصالات.

ويتعين على الاستثمارات الجديدة أن تواكب احتياجات الطلب المتصاعدة وان تركز على رفع الكفاءة التنافسية للإنتاج وتراعي شروط التنمية الزراعية المستدامة. ويأتي التعليم والتدريب على الفنون الزراعية الحديثة في طليعة الأولويات التي يجب أن تحظى باهتمام الاستثمارات الحكومية والخاصة، لأن زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة تعتمد عليهما إلى حد كبير.

وسيكون الاعتماد الأكبر في المستقبل على الاستثمار في استخدام مزيج من التكنولوجيا المتكيفة مع طاقات الأراضي المحدودة والموارد المائية الشحيحة، لا سيّما اعتماد أساليب وتكنولوجيات الري التي ترشد وتقنن استخدام المياه والاستثمار في مشاريع التنمية المائية من السدود ومشاريع الري والصرف. وثمة حاجة أكيدة إلى استخدام الموارد غير التقليدية كالطاقة الشمسية والرياح في مجال تحلية المياه بأكلاف منخفضة لتأمين مصادر جديدة من المياه. ويحتاج تحديث الزراعة إلى تكثيف استخدام المكننة الزراعية في الحراثة والحصاد وفي صيانة المزروعات.

ومن المهم أن تطور شركات الأسمدة العربية أساليبها التسويقية بإنشاء آلية تمويلية مشتركة لتوفير القروض للمزارعين من اجل تشجيعهم على شراء احتياجاتهم من الأسمدة. وسيكون مفتاح خدمات الإرشاد المستقبلية في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في هذا النشاط. كما ستبرز الحاجة إلى زيادة الاستثمار في قطاع ما بعد الحصاد لتلبية الطلب المتنامي للسكان. وهناك فرص هائلة للاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية في إقامة مشاريع جديدة لصيد وتصنيع الأسماك وفي تحديث المشاريع القائمة. ومن الضروري إقامة الشركات المتخصصة في مجال الترويج والدعاية لتسويق الإنتاج الزراعي والسمكي تساهم فيها الجمعيات والتعاونيات كما يساهم فيها المزارعون.

وسيكون على الحكومات أن تلتزم بسياسات زراعية واستثمارية مناسبة، وان تزيد الإنفاق على البنى الأساسية في الأرياف وأن تولي التنمية الريفية أهمية كبيرة من اجل تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة، كما سيكون على الحكومات أيضاً أن ترفد إجراءاتها الإصلاحية لتحرير الأسواق والأسعار ببرامج اجتماعية تنسجم مع الاحتياجات التي تفرزها عمليات التحول والتغيير. ولا بد من استكمال الجهود الوطنية بالتزام الحكومات العربية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة التزاما جديا من اجل فتح المجال أمام الإنتاج الزراعي العربي للوصول إلى أسواقه الطبيعية.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى الدور الذي يقوم به الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لحشد الاستثمار في النشاطات الاقتصادية التي تصب في خدمة الأمن الغذائي العربي. فخلال الآونة الأخيرة كثف الاتحاد نشاطاته لهذه الغاية، سواء من خلال عقد مؤتمرات لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في السودان خصصت لموضوع الأمن الغذائي خلال الأعوام 2011، و2013، و2014 على التوالي، ونجحت في تحقيق استثمارات جديدة وعربية مشتركة مهمة في هذا المجال، أم من خلال الجهود التي يقوم بها لتشجيع المستثمرين المحتملين على إقامة الشراكات والمشروعات الجديدة، كما الحال بالنسبة إلى جهوده التي تكللت بتأسيس الشركة العربية المشتركة القابضة للأسماك بالتعاون مع الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك، إلى جانب غيرها من الشركات.

د. استثمار الثروة السمكية

من المهم جداً تعزيز الاستثمار في الثروة السمكية في العالم العربي لما تنطوي عليه من إمكانيات استثمارية وغذائية هامة. وهذه الثروة تمثل مصدرا أساسيا للغذاء ولا تستغل بالشكل الكافي، كما أن المبادلات التجارية العربية البينية منها ضئيلة، رغم أهميتها للصحة الغذائية والمجالات التي توفرها للاستثمار المجدي ولتوفير فرص العمل والعائدات من النقد الأجنبي من تصدير الفائض من المنتجات السمكية.

ه. مسؤولية الشركات

إن تطور الأسواق وتنامي تعقد المتطلبات الفنية تضع مسؤوليات أساسية على عاتق الشركات لتطوير أعمالها. وتتضمن هذه المسؤوليات الأمور الأساسية التالية:

- أهمية مواكبة متطلبات الأسواق، بما فيه معايير السلامة والجودة والشروط الفنية.
- استخدام الوسائل والمعدات الحديثة لتحديث المشروعات الزراعية ولتصنيع الغذاء ولترشيد استخدام المياه وحماية البيئة والمحافظة على استدامة الموارد.
- حيازة المهارات والتكنولوجيا المناسبين.
- ابتكار منتجات وأساليب إنتاجية جديدة.
- إعادة هيكلة عمليات التصنيع والتسويق للتماشي مع الأسواق.
- الاستمرار بتحديث الأساليب والتكنولوجيا المستخدمة.
- إنتاج سلع ومنتجات بنوعية عالية.
- الدخول في تحالفات وشراكات مع الشركات العربية بهدف تعزيز مجالات الاستثمار والتطوير والتسويق.

و. **احتياجات بناء القدرات**

1. تعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيات، وإقامة شبكات الأمان لهم، وإمدادهم بفرص التعليم والخدمات المالية.

2. تشجيع إقامة التشابك العنقودي بين الشركات الوطنية والعربية، بهدف تعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، وتبادل الخبرة والمعلومات ومختلف ترتيبات التعاون بين الشركات.

3. اضطلاع القطاع الخاص بدور أساسي في تشكيل السياسات التجارية الوطنية والعربية المشتركة.

4. توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات الغذائية العربية.

5. توفير الدعم البنيوي والمالي للزراعة والصناعات الغذائية لتعزيز إنتاجيتها ومجالات مساهمتها في التجارة البينية والخارجية.

6. إزالة كافة العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

7. العمل على تخفيض تكاليف النقل التجاري بكافة أشكاله، وخصوصاً على المعابر الحدودية، وتخفيض الضرائب والرسوم بالأخص على السلع التموينية والمواد الخام والمدخلات الإنتاجية.

8. الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا.

9. تشجيع ريادة الأعمال والابتكار للشباب في مجال مشروعات الزراعة والصناعات الغذائية.

10. تسهيل الحصول على تأشيرات السفر لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات، ومنح مزايا خاصة عن طريق الغرف التجارية.

11. زيادة الثقة بالمنتجات العربية، وإقامة معارض للترويج لها، وتشجيع الاستثمار في إنتاجها، والحد من الاحتكار في عمليات الإنتاج والتجارة.

ز. **المقاربة العربية المشتركة**

1. **تفعيل التنسيق العربي:** إن المعالجة الواقعية لأزمة الأمن الغذائي في العالم العربي تحتاج إلى التنسيق المناسب والمتعدد الجوانب والقطاعات بين الدول العربية وفقا لرؤية وسياسة عربية مشتركة، تستهدف بناء القدرات على المدى الطويل، ومعالجة مواطن الضعف، وترتكز على سياسات وبرامج منسقة لبناء مؤسسات فعالة للأمن الغذائي، ولتطوير نظم إنتاج وأسواق فعّالة وقادرة على التأقلم مع المتغيرات، والصمود تجاه الأزمات.

ورغم التقدم المحرز من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك والقيادات العربية، خصوصاً من النواحي الإدارية، والمتمثلة بإقرار إستراتيجية الأمن الغذائي المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكذلك البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، ولكن المسألة مختلفة كثيراً على أرض الواقع، حيث المطلوب هو خطوات أفعل تدعم بالتمويل المناسب. فما يتم تحقيقه لغاية الآن أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية، ولا ينسجم مع الأهمية الإستراتيجية لموضوع الأمن الغذائي.

2. **بناء شراكات عربية للتخزين:** نظراً للأهمية الإستراتيجية للتعاون العربي الفعّال في تكوين احتياطي مشترك من السلع الغذائية الأساسية في ضوء التقلبات الحادة في الأسعار في الأسواق العالمية، وللفوائد الكبيرة التي تتحقق في الشراء المشترك، وحركة الإمدادات عبر الحدود، واقتصاديات الحجم للمخزون، وتحقيق استقرار نسبي في الأسعار. ومن المفيد جداً إشراك القطاع الخاص في النواحي الإدارية لهذه العمليات، نظراً للكفاءة التي يتمتع بها القطاع الخاص وقدراته في الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا، والأهم من ذلك في الحد من الفاقد والهدر الذي نعاني منه، ويصل إلى ما لا يقل عن 25%، مما يرتب تكاليف مالية ونقص في الإمدادات، فضلاً عن التكاليف الناشئة عن هدر الموارد التي استخدمت في الإنتاج.

3. **بناء شبكة عربية مشتركة لنظم معلومات الأسواق** للمواد الغذائية الأساسية على المستوى العربي الإقليمي، بما يساعد كل من المستثمرين والمنتجين والمستهلكين والحكومات على اتخاذ خيارات مدروسة، وخصوصاً خلال فترات الأزمات.

المصادر

[1] www.ifad.org

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

[3] وكالات الأنباء، عن منظمات الأمم المتحدة ومنظمات عربية وإقليمية، 2014.

[4] صندوق النقد العربي.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير الأمن الغذائي العربي 2012**.

[6] المصدر السابق.

[7] المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

[8] IFAD, World Water Forum factsheet

[9] اليونيسيف، 2012.

[10] جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**.

[11] وكالات الأمم المتحدة.

[12] وكالات الأنباء، عن البنك الدولي، 2014.

[13] المصدر السابق.

[14] www.fao.org/about/meetingsNERC32

[15] المصدر السابق.

[16] المصدر السابق.

[17] Intergovernmental Panel for Climatic Change (IPCC)

[18] المصدر السابق.

[19] المصدر السابق.

[20] إيفاد، Fighting water scarcity in the Arab countries

[21] إسكوا.

[22] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – ميزان للتنمية ومدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، التقرير السنوي رقم 21**، قدم إلى الاجتماع 37 للجنة التنفيذ والمتابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة: 3-2014/6/5.

[23] مستخلصة من خطاب وزير المالية السوداني إلى الدورة (94) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، سبتمبر 2014.

[24] UNDP, Food Security, Poverty and Agriculture in Arab Countries: Facts, Challenges and Policy Considerations.